**تقرير سلسلة ورشات العمل**

**تحت عنوان "المشاريع ذات الأولوية في القطاع العام في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"**

دخلت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كافة نواحي الحياة في معظم دول العالم وأصبح الاعتماد عليها في عملية التنمية ضرورة تزداد يوماً بعد يوم، إذ أصبحت تعتبر إحدى الركائز الأساسية لاقتصاد المعرفة في الدول المتقدمة بعد أن تطورت تطبيقاتها لتتناول مجالات كثيرة ومهمة ما دفع إلى اعتبارها بحق محركاً للتنمية الشاملة.

من هنا كانت الحاجة للبدء بتنظيم ورشات عمل دورية تحت عنوان " **المشاريع ذات الأولوية في القطاع العام في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**" حول مشاريع عديدة يحتاجها القطاع العام اللبناني في هذا المجال بما يتلاءم مع التطورات والتغيرات التي طرأت، ومن أجل اللحاق بهذا الركب والاستفادة من التطبيقات المعتمدة في مجالات كثيرة في العالم. علماً ان قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يلعب دوراً هاماً باعتباره من البنى التحتية اللازمة لتطوير العمل الحكومي والحكومة الالكترونية.

وقد شارك في هذه اللقاءات ممثلون عن الإدارات العامة المعنية، بالإضافة إلى ممثلين عن القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والجامعات (اللائحة مرفقة – Annex 3)، وجرى خلال هذه اللقاءات مشاورات موسعة لتحديد نقاط قوة القطاع والبناء عليها من جهة، وتحديد نقاط ضعفه لتلافيها وإيجاد الحلول لها من جهة أخرى، كما والاستفادة من الفرص الموجودة ومواجهة التحديات المتوقعة، وذلك من خلال مقترحات وتوصيات من منظار البحث العلمي والتطوير التقني لمساعدة أصحاب القرار على اتخاذ القرارات اللازمة لدعم وتطوير استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يتلاءم مع الاحتياجات والأولويات الموضوعة.

أما هدف هذا التقرير، فليس إلا السعي من أجل تحقيق انجازات في القطاع تؤكد على أهميته وفعاليته وثقة العموم به.

وقد قسمت ورشات العمل على الشكل التالي:

* اولاً : ورشة عمل بتاريخ 20/5/2014 قسمت الى قسمين: الاول طرح كيفية اختيار المشاريع ذات الاولوية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة للقطاع العام، والثاني كان حول نظم الدفع الالكتروني المعتمد لدى مصرف لبنان بالإضافة الى كيفية تأمين الموثوقية والتثبيت والتواقيع الالكترونية المعتمدة ايضاَ لدى المصرف كنموذج حيّ.
* ثانياً : ورشة عمل بتاريخ 8/7/2014 طرحت فيها المقدم سوزان الحاج، مدير مكتب مكافحة الجرائم السيبرانية في قوى الأمن الداخلي في وزارة الداخلية والبلديات، موضوع الجرائم السيبرانية في لبنان وطرق مكافحتها.
* ثالثاً : ورشة عمل بتاريخ 10/9/2014 تناولت ضرورة جرد جميع المشاريع المعلوماتية المطبقة أو المخطط لها من قبل الإدارات في "مخزن مشاريع المعلوماتية" الذي يضعه مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، بالإضافة الى بحث حول التبادل البيني ومكوناته الذي قام بشرحه السيد رومانوف، وهو خبير معلوماتية لدى شركةRe-Activ العالمية.
* رابعاً : ورشة عمل بتاريخ 23/10/2014 تناولت الركائز الأساسية للحكومة الالكترونية وهي التبادل البيني والدفع الالكتروني والبنى التحتية من شبكات اتصال حكومية وأدوات الحوسبة السحابية (Public Cloud).
* خامساً: ورشة عمل بتاريخ 20/11/2014 حول تصنيف البيانات العامة، ساهم في الإعداد لها شركة ميكروسفت في لبنان.

وقد أجمع المشاركون في ورشات العمل هذه أن أهم التحديات التي تواجهها الإدارات بالنسبة لتطبيق مبادئ ومشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتعلق بعدم وجود هيئة تنسيق أو جهة منسقة في هذا المجال، ما يجعل المعلومات مشرذمة في جزر عامودية متفرقة، بدلاً من توافرها بشكل كامل ومباشر للجميع. كما يعاني القطاع العام من نقص في الموارد البشرية لعدم وجود ملاك لموظفي المعلوماتية (مشروع قانون وحدات المعلوماتية). بالإضافة إلى معاناة الإدارات من عدم وجود بند مخصص لتوريد معدات ونظم المعلوماتية والاتصالات في الموازنة.

أما **التوصيات** التي نتجت عن ورشات العمل هذه، فجاءت كما هو مبيّن في الملحق رقم 1 (التوصيات – annex 1).

**ملحق 1 – التوصيات (Annex 1)**

**I- السياسة الوطنية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**

وضع خطة لتسريع إقرار مشروع قانون "المعاملات الالكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي"، وذلك برفع كتب من قبل جميع الوزراء المعنيين حول ضرورة اقرار القانون والمخاطر الناجمة عن عدم اقراره.

* ضرورة عقد اجتماعات دورية (مرة كل شهر) بين اختصاصيي المعلوماتية في الوزارات والإدارات العامة للتنسيق والتعاون للحد من شرزمة القطاع، على ان يتم وضع آلية للتعاون.
* تفعيل اللجنة الوزارية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
* التكاتف من اجل وضع ملف المعلوماتية والاتصالات على جدول الاولويات الوطنية، على أن يعمد مسؤولو دوائر وأقسام المعلوماتية لدى الإدارات العامة للاتصال بالمسؤولين السياسيين بهدف توعيتهم على أهمية القطاع والتحديات التي تواجه لبنان، وحثهم على العمل على وضع اطار قانوني يضع الأنظمة والتشريعات والمراسيم التطبيقية حيذ التنفيذ.
* هناك عدة تشريعات خجولة متعلقة بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (اللائحة مرفقةannex 2 - )، إضافة إلى مشاريع قوانين لا زالت قيد الدرس في مجلس النواب لاقرارها، نذكر منها:
* مشروع قانون المعاملات الالكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي.
* مشروع قانون انشاء وتنظيم وحدات المعلوماتية في الإدارات العامة.
* قانون الإعلام.
* قانون الرقم الوطنية الموحد.
* قانون الاتصالات 431/2002.
* مشروع/اقتراح قانون حق الوصول الى المعلومات.
* من أهم مشاريع القوانين هذه وأكثرها تأثيراً على عمل الحكومة الالكترونية هو "مشروع قانون المعاملات الالكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي"، ولذا يجب وضع خطة لتسريع إقراره من قبل مجلس النواب ووضع المراسيم التطبيقية له.

II**- الشبكة الوطنية الحكومية (gov-net)**

إن الحاجة الى انشاء شبكة وطنية حكومية (gov-net) تربط جميع الوزارات والإدارات مطلباً جماعياً تردد خلال جميع اللقاءات.

**III- الحكومة الالكترونية**

إنطلق لبنان لتطبيق الحكومة الالكترونية منذ أكثر من عشر سنوات، وكانت التوصيات في هذا المجال:

* اهمية الوصول الى نظرة موحدة لاستراتيجية المعلومات والاتصالات وكذلك بالنسبة للحكومة الالكترونية.
* تحديد معايير التشفير (encryption) ووضع توصيات لها.
* اعتماد الادارات العامة سياسة موحدة لكيفية بناء وتحصين النظم المعلوماتية وحمايتها من الخروقات الأمنية السيبرانية.
* تنفيذ مشروع السجل التجاري كونه مشروع وطني ذات اولوية لإنجاح جميع مشاريع الحكومة الالكترونية.
* تحديد سياسات لتخزين البيانات (data centers hosting) تمهيداً لتطوير سياسة للتخزين على الـحسوبة السحابية ((Public Cloud. ومن الضروري أيضاً البدء بتصنيف المعلومات الموجودة لدى الإدارات العامة إلى ثلاثة فئات: عادي (common)، سري (secret)، وسري جداً (top secret). البيانات السرية هي البيانات التي تخضع إلى شروط خاصة أثناء معالجتها من قبل القوانين المرعية الإجراء (مثلاً المعلومات الشخصية، والمعلومات الطبية، الخ.)، أما البيانات السرية جداً فتتعلق بالأمن القومي.
* الاستعانة بمصادر خارجية او التعاقد مع استشاريين و/أو شركات خاصة هو خيار لجميع خدمات تقنية المعلومات (outsourcing of IT services).
* اضافة الـe-health الى قائمة المشاريع ذات الأولوية.
* على مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية تطوير وتعميم المعايير التالية:
	+ أمن الشبكات (الداخلية والخارجية)
	+ توريد المعدات والبرمجيات للاستعمال في الإدارات العامة، لا سيما برمجيات ميكروسوفت
	+ السياسة الموحدة للتعاطي مع البرمجيات المفتوحة المصدر (open source)
	+ بريد الكتروني لكل موظف.

**IV- وزارة المالية**

أما التوصيات المتعلقة بوزارة المالية، فهي:

* الحاجة الى وجود بند مخصص لتوريد معدات ونظم المعلوماتية والاتصالات في الموازنة.
* الطلب من وزارة المالية أن تجعل الاستعلام عن الرقم الضريبي (TIN) متاحاً للجميع.
* اعتماد التنقيح الرابع للتصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC Rev.4). كما يجب الترويج باتجاه استخدام هذا التصنيف من قِبَل جميع الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص.

**V- جميع الوزارات**

* إعتماد الرقم الوطني للأشخاص الطبيعيين في قواعد بياناتها، على أن تقوم وزارة الداخلية والبلديات بتدقيق ومساعدة الوزارات على إعطاء الرقم الصحيح للشخص الصحيح.

**ملحق 2 - لائحة بالتشريعات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات**: **(Annex 1)**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **التاريخ**  | **المصدر** | **الموضوع** | **الرقم** |
| 22/3/2013 | وزيرالمالية | تحديد آلية تأدية الضريبة بصورة إلكترونية (e-payment) | قرار رقم 1/432 |
| 4/3/2013 | وزير الصحة | البرنامج الوطني للصحة الإلكترونية (National E-Health Program) | قرار رقم 1/227 |
| 17/11/2012 | مجلس الوزراء | المعاملات الالكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي (E-Transactions) | مرسوم رقم 9341  |
| 22/10/2012 | مجلس النواب | اعتماد رقم تعريف موحد لكل مواطن امام الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات (Unique ID law) | قانون رقم 241 |
| 18/7/2012 | مجلس الوزراء | الخطة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في لبنان | قرار رقم 45 |
| 19/9/2011 | مجلس الوزراء | تفويض مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية للعمل على بوابة الحكومة الالكترونية ومركز المعلومات التابع لها (E-Government) | قرار رقم 12 |
| 21/12/2009 | مجلس الوزراء | استناداً إلى تعميم رئيس مجلس الوزراء رقم 21/2001 تاريخ 21/5/2001 الطلب الى الإدارات العامة والمؤسسات التعاون مع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في كل ما يتعلق بتيويم قاعدة بيانات بوابة الحكومة الالكترونية، ووصل كافة مكاتب الاستقبال ببعضها عبر شبكة معلوماتية. | قرار رقم 3 |
| 22/7/2002 | مجلس النواب | قانون الإتصالات الذي يتضمن إنشاء الهيئة المنظمة للإتصالات (TRA) ويوفّر الإطار اللازم الذي يحكم تنظيم قطاع خدمات الإتصالات، ويرسي قواعد نقلها إلى القطاع الخاص. |  قانون رقم 431 |
| 19/11/2001 | رئيس مجلس الوزراء | تعميم إلى جميع الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات يتعلق بالتنسيق مع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في الشأن المتعلق بمشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما فيها لبنى التحتية والشبكات وتطبيق النظم بناء قواعد البيانات، الترميز، العرض، التخزين، وتبادل المعلومات. | التعميم رقم 38/2001 |
| 6/2/1992 | رئيس الجمهورية | إحداث ملاك للمعلوماتية في المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء لإنشاء بنية تحتية ومركز بيانات في رئاسة مجلس الوزراء وربط رئاسة مجلس الوزراء مع مختلف المؤسسات الدولية للاستفادة من المعلومات المتوفرة لديها، ومع مختلف الادارات العامة والمؤسسات العامة وإنشاء بنك للمعلومات وربط الوزارات بالنظام المتكامل وبنك المعلومات | مرسوم رقم 2216  |

|  |  |
| --- | --- |
| **ملحق 3 - لائحة بأسماء المدعوين والحضور** | **(Annex2)** |
| **الرقم** | **الأسم** | **المؤسسة** | **الحضور** |
| 1 | أيمن تاج الدين | الأمن الداخلي |  |
| 2 | هنادي معيقل | الأمن الداخلي |   |
| 3 | الجنرال حسن علي أحمد  | الأمن العام |  |
| 4 | الملازم دانا وهبه | الأمن العام |  |
| 5 | الملازم آيات الصلح | الأمن العام |  |
| 4 | الكولونيل بشارة ابو حمد | الأمن العام |   |
| 5 | سعيد قعقور | الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي |  |
| 6 | د. عماد حب الله | الهيئة الناظمة للاتصالات |  |
| 7 | مالك الحاج | الهيئة الناظمة للاتصالات |  |
| 8 | ياسر فنيش | الهيئة الناظمة للاتصالات |  |
| 9 | علي كريشت | الهيئة الناظمة للاتصالات |  |
| 10 | توفيق شبارو | اوجيرو |   |
| 11 | جاك بكييف | جمعية ISOC |  |
| 12 | ستيفان بازان | جمعية ISOC |  |
| 13 | نبيل بوخالد | جمعية ISOC |  |
| 14 | غبريال الديك | جمعية ISOC |  |
| 15 | رونالد بركات | LebaneseTransparancyAssociation |  |
| 16 | حبيب طربيه | Lebanese Telecom. Association |  |
| 17 | حسن المقداد | شركة Inkript |  |
| 18 | مارك فرا | جمعية OPEN LEB |   |
| 19 | منال السيد | شركة خطيب وعلمي |  |
| 20 | تيريز صليبا | شركة IDM |  |
| 21 | نيكولا روحانا | Berytech |  |
| 22 | نزارث نيقوليان | CIO Association |  |
| 23 | احمد الخطيب | رئاسة مجلس الوزراء |  |
| 24 | سلام يموت | رئاسة مجلس الوزراء |  |
| 25 | كارول صدقة | رئاسة مجلس الوزراء |  |
| **الرقم** | **الأسم** | **المؤسسة** | **الحضور** |
| 26 | ماريو شرتوني | ليبان بوست |  |
| 27 | صباح قرم | ليبان بوست |  |
| 28 | غسان نصرالله  | مديرية الجمارك |  |
| 29 | علي نحلة | مصرف لبنان |  |
| 30 | السيدة حنان ابي شقرا | مصرف لبنان |   |
| 31 | السيدة لينا غارانا | مصرف لبنان |   |
| 32 | السيدة هيام خشن | مصرف لبنان |   |
| 33 | خالد ضاهر | مصرف لبنان |  |
| 34 | ميشال صبّاغ | مصرف لبنان |  |
| 35 | فادي أيوب | مصرف لبنان |  |
| 36 | رفول رفول  | بنك بيبلوس |  |
| 37 | الرائد انطوان قهوجي | قيادة الجيش |  |
| 38 | الياس داغر | قوى الأمن الداخلي |  |
| 39 | الرقيب فردريك بلعة | قوى الأمن الداخلي |  |
| 40 | الرائد أحمد سقلاوي | قوى الأمن الداخلي |  |
| 41 | الرائد نادر عبدالله | قوى الأمن الداخلي |  |
| 42 | الرائد خالد يوسف | قوى الأمن الداخلي |  |
| 43 | سوزان حبيش الحاج  | مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية |   |
| 44 | روني لحود  | مؤسسة العامة للاسكان |  |
| 45 | انطوان بويري | المؤسسة العامة للاسكان |  |
| 46 | هشام يموت | المؤسسة العامة للاسكان |  |
| 47 | د. بيار خوري | نقابة المحامين |  |
| 48 | د. شربل قارح | نقابة المحامين |   |
| 49 | ديانا بو غانم | وزارة الاتصالات |  |
| 50 | اديب الخطيب | وزارة الاقتصاد والتجارة  |  |
| 51 | المحامية رنا نادر | غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت |  |
| 52 | المحامية ليندا قاسم | وزارة الاقتصاد والتجارة  |   |
| 53 | بوليت عساف | وزارة التربية |   |
| 54 | توفيق كرم | وزارة التربية |   |
|  |  |  |  |
| **الرقم** | **الأسم** | **المؤسسة** | **الحضور** |
| 55 | د. لينا عويدات | وزارة الداخلية والبلديات |  |
| 56 | سيزان الخوري يوحنا | وزارة الداخلية والبلديات |   |
| 57 | الرائد جورج يونس | وزارة الداخلية والبلديات |  |
| 58 |  مايا جاجه | وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية |  |
| 59 | تانيا زاروبي | وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية |  |
| 60 | جهاد رياشي | وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية |  |
| 61 | د. علي برو | وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية |  |
| 62 | د. علي عطايا | وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية |  |
| 63 | رانيا فاخوري | وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية |  |
| 64 | عامر صياغة | وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية |  |
| 65 | عماد منصور | وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية |  |
| 66 | ناصر عسراوي | وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية |  |
| 67 | نجيب قربان | وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية |  |
| 68 | إيهاب شعبان | وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية |  |
| 69 | وليد ابو شقرا | وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية |  |
| 70 | رنده سرحال | وزارة الزراعة |  |
| 71 | جان مراد  | وزارة الشؤون الاجتماعية |   |
| 72 | ميشال مبارك | وزارة الشؤون الاجتماعية |  |
| 73 | لينا ابو مراد | وزارة الصحة العامة |  |
| 74 | القاضي وسيم حجّار | وزارة العدل |  |
| 75 | ربيع رحباني  | وزارة العدل |  |
| 76 | ألين ضاهر | وزارة العدل |  |
| 77 | زهير فيّاض | وزارة العمل |   |
| 78 | جورج سعود | وزارة المالية |  |
| 79 | كارلوس نقفور | وزارة المالية |  |
| 80 | ريم حاج شحادة | وزارة المالية |  |
| 81 | باتي فرح | وزارة البيئة |  |
| 82 | أندون رومانوف | Re-aktiv Ltd |  |
| 83 | ديسان دامسنوفيك | Re-aktiv Ltd |  |
| **الرقم** | **الأسم** | **المؤسسة** | **الحضور** |
| 84 | مريم سمينا | IFC |  |
| 85 | هدى يونان | شركة ميكروسفت |  |
| 86 | هاني مرقص | شركة ميكروسفت |  |
| 87 | ايلي سليمان | شركة ميكروسفت |  |
| 88 | رلى شهاب متّى | شركة ميكروسفت |  |
| 89 | غي ماغواير | Airbus |  |
| 90 | ديديه ريموند  | MEATEL |  |